



أضواء

ملف السد الأثيوبى

اتفق تماما مع المفكر الكبير
الدكتور مصطفى الفقى
رئيس مكتبة الإسكندرية فى
ضرورة الكف عن استخدام
تعبير سد النهضة الذى

عبدالله حسن

ahassan05@hotmail.com

اخترعته أثيوبيا فى محاولة كيدية تستجدى بها الرأى العام
العالمى وتستدر عطف المواقف الدولية على حساب الحقوق
التاريخية فى المياه لباقى دول نهر النيل.

أثيوبيا روجت هذا المسمى فى مختلف المحافل الأفريقية والدولية
وظهرت أمام العالم أنها تسعى لتحقيق نهضة حقيقية على أرضها
وأن هذا السد الأثيوبى الذى ستقيمه عند منابع نهر النيل سيحقق
لها الوفرة الكبير فى مياه النيل وتتحكم فى المياه التى تصل إلى دولتى
المصب وهما مصر والسودان وتضرب عرض الحائط بالاتفاقيات
الدولية التى أقرتها منظمة الأمم المتحدة وكافة المواثيق والأعراف
الدولية . وعلى الرغم من أن أثيوبيا ليست بحاجة للمياه للزراعة
لأن مياه الأمطار الغزيرة التى تشهدها طوال العام تصل إلى أكثر
من مليار متر مكعب ، ويعيدا عن نظرية المؤامرة فهناك بعض الدول
المنافسة لمصر أوعزت إلى أثيوبيا لإقامة هذا السد ووفرت الدراسات
اللازمة له وكذلك التمويل والاستثمارات لهذا المشروع الضخم وظلت
هذه الملفات حبيسة الأدرج لسنوات طويلة حتى تعرضت مصر وعدد
من دول المنطقة فى عام ٢٠١١ لمؤامرة كبرى أسموها الربيع العربى
كانت تستهدف تقسيم المنطقة بين الدول الكبرى . انتهزت أثيوبيا
تلك المؤامرة وبدأت فى سباق مع الزمن لإقامة سد أطلقت عليه اسم
سد النهضة على اعتبار أنه سيحقق لها نهضة عمرانية كبرى تعوض
الشعب الأثيوبى سنوات الحرمان ، وكان من الطبيعى أن تعترض
مصر والسودان على إقامته لأنه سيؤثر على حصتيهما من مياه
النيل ويتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وأظهرت أثيوبيا
تعنتا ملحوظا فى المفاوضات التى جرت حول هذا الموضوع سواء
على مستوى وزراء الرى أو الخارجية فى مصر والسودان وأثيوبيا وفى
إطار الاتحاد الإفريقي، ولجأت مصر إلى مجلس الأمن الدولى لبحث
القضية وإيجاد حل عادل يرضى جميع الأطراف. وأكد السفير سامح
شكرى وزير الخارجية موقف مصر الحاسم بعدم المساس بحصص مصر
فى مياه النيل وطالب مجلس الأمن الدولى بالقيام بدوره لحل هذه
المشكلة التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وتواصل أثيوبيا المدعومة
من تركيا وقطر وإسرائيل مناوراتها لبناء السد الأثيوبى ولكن القانون
الدولى لا بد أن ينتصر فى النهاية على كل هذه المؤامرات.